–وهو أخفض على نحو ملحوظ من المعدل الذي سجلته الدول المنتجة للمعادن (التي سجلت 63 من 100) والدول غير المعتمدة على الموارد الطبيعية (التي سجلت 54).
يبدو أيضاً أن الدول المعتمدة على البترول تمتلك أنظمة بائسة للسيطرة على الإنفاق، وهو ما يمكن أن يسمح بإساءة إدارة الموارد. وتفضي عدم قدرة هذه البلدان على وضع خطط بعيدة المدى وربطها بأطر الإنفاق متوسطة المدى والموازنات السنوية إلى إعاقة تنويع مصادر الاقتصاد والحد من الفقر. وأخيراً، يمكن لحقيقة كون العوائد المجتناة من إنتاج البترول وتصديره خارج موازنات الدول الغنية بالنفط، أن يضعف الرقابة العامة على الطريقة التي يتم بها إنفاق كميات الأموال الكبيرة القادمة من هذه الموارد.

جدول (1) أداء الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية من حيث الفئة

الفئـــة	الدول المنتجة للبترول	الدول المنتجة للمعادن	الدول غير المعتمدة على الموارد الطبيعية
ضياع العوائد والتوقعات[6]	25	63	54
ضوابط الإنفاق[7]	22	52	48
سياسة الربط/ التخطيط/ الموازنة[8]	17	37	35
عمليات موازنة إضافية[9]	20	31	32

مع ذلك، تكشف نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 أيضاً عن أن الدول يمكن أن تكون شفافة وموثوقة بالنسبة للجمهور، على الرغم من هباتها الاستثنائية من الموارد الطبيعية. وعلى سبيل المثال، تعرض كل من جنوب إفريقيا، والنرويج، وبوتسوانا والبيرو أداء قوياً على مؤشر الموازنة المفتوحة نسبياً مقارنة بدول أخرى منتجة للهيدروكربونات والمعادن (أنظر الملحق). ويوحي ذلك بأن وفرة المصادر لا تعني بالضرورة نمواً اقتصادياً أبطأ ونواتج تنموية فقيرة، وهي ظاهرة عادة ما يشار إليها باسم "لعنة الموارد". وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموازنات المفتوحة يمكن أن تساعد في توجيه عوائد الموارد الطبيعة في قنوات باتجاه التنمية البشرية والاقتصادية.

كلفة غموض الموازنة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية

ينطوي الافتقار إلى شفافية عملية الموازنة في الدول المعتمدة على النفط إلى مضامين هائلة. فعلى سبيل المثال، ربما تفضي المستويات المنخفضة من الشفافية إلى الإدارة البائسة لعوائد الموارد على المدى المتوسط إلى الطويل. ويعتبر هذا مبعث قلق جدي في دول مثل ساو تومي برنسيب، التي سجلت مجموع 0 من 100 على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008. وقد انضمت ساو تومي برنسيب إلى مراتب الدول الغنية بالنفط مؤخراً فقط، ويتوقع لها أن تجني مكاسب كبيرة من البترول خلال السنوات القادمة. ويمكن لقدر أكبر من الشفافية أن يقدم فرصاً للجمهور والمجتمع المدني ليعتبر الحكومة موثوقة في إدارة هذه العوائد على نحو جيد، وفي استخدامها لفائدة سكان البلاد، الذين يعيش أغلبهم في حالة فقر.
يمكن للمستويات المنخفضة من الشفافية أيضاً أن تعيق التكامل الدولي، كما في حالة المملكة العربية السعودية، التي سجلت مجموع 1 من 100 فقط على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام

[6] مقاس بمعدل إجابات الأسئلة 7، 8، 9، 10، 14، 15، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 36، 46، 72، 86، 87، 88، 90، 95، 99، 105.
[7] مقاس بمعدل إجابات الأسئلة 11، 13، 18-25، 33، 34، 39، 40، 47، 82، 93، 111، 120.
[8] مقاس بمعدل إجابات الأسئلة 5، 6، 16، 17، 48، 49، 53، 73، 106.
[9] مقاس بمعدل إجابات الأسئلة 35، 37، 38، 110، 115.